

أكتوبر ٢٠٢٠ - تقرير الاستقرار المالي العالمي

مجموعة قوية من السياسات تخفف حدة ضغوط السيولة

أثرت جائحة كوفيد-١٩ تأثيرا سلبيا على التدفقات النقدية لقطاع الشركات غير المالية، مما أسفر عن ضغوط على السيولة والملاءة المالية. وفي اقتصادات مجموعة السبعة، شهد الاقتراض طفرة في شهر مارس واستمر للربع الثاني من عام ٢٠٢٠، بفضل عمليات السحب من خطوط الائتمان والدعم الذي قدمته السياسات على نحو غير مسبوق. وسمح هذا للشركات ببناء هوامش أمان نقدية تحميها في فترات انخفاض التدفق النقدي وارتفاع عدم اليقين. وفي الولايات المتحدة، كان نشاط سوق السندات قويا منذ نهاية شهر مارس، ولكن الأوضاع اشتدت فيما يخص إمدادات الائتمان لأغراض الإقراض المصرفي وفي سوق القروض المصرفية المجمعمة. وفي اقتصادات مجموعة السبعة الأخرى، تيسرت الأوضاع إلى حد ما أثناء الربع الثاني من العام فيما يتعلق بإمدادات الائتمان عبر مختلف الأسواق. وبين الشركات المدرجة في البورصة، كان الضغط المالي في مراحل الأزمة المبكرة أكبر نسبيا في بعض الاقتصادات على الكيانات الأضعف من حيث الملاءة المالية أو مراكز السيولة منذ فترة سابقة على جائحة كوفيد-١٩، وكذلك على الشركات الأصغر. غير أن هذه الضغوط ظلت باقية حسب الدلائل المشاهدة في نهاية يونيو، حين سجلت الشركات الفرنسية والبريطانية والأمريكية التي تعاني من مواطن ضعف في السيولة منذ فترة سابقة على جائحة كوفيد-١٩ تراجعا نسبيا في أدائها في سوق الأسهم بما يتراوح بين ٤ و ١٠ نقاط مئوية. وكان لتدخلات السياسات، وخاصة الموجهة بشكل مباشر إلى قطاع الشركات، أثر إيجابي على وجه الإجمال. وفي الفترة المقبلة، يمكن أن يؤدي التسرع في سحب الدعم المقدم من السياسات إلى تهديد النجاح الذي تحقق حتى الآن في تلبية معظم احتياجات التمويل لدى قطاع الشركات غير المالية.